بين المطالب والملاحقات

واقع التظاهر السلمي في البحرين خلال الربع الأول

عام 2025 (يناير-مارس)

Salam
For Democracy and Human Rights

أدت اشتداد ويلات الحرب في غزة والمنطقة وازدياد التوترات والصراعات الإقليمية، إلى جذب انتباه المجتمع الدولي وانشغاله إلى حد كبير فيها، مما أدى الى تهميش بعض التطورات والانتهاكات الحقوقية في العديد من دول المنطقة، خاصة مع صعود أصوات تندد بربرية هذه الحروب وتطالب بتوقفها. فمع تعرضها المحدود للتدقيق الحقوقي الدولي، استغلت الحكومات الفرصة لتكثيف حملات القمع ضد المواطنين والنشطاء. كما استفادت هذه الدول من بروز ضعف القانون الدولي وعجزه عن ردع أي عدوان أو نصرة اي مظلوم، خاصة بعد انكشاف حجم المآسي الإنسانية والانتهاكات الحقوقية المرتكبة.

كانت الحكومة البحرينية من أبرز المستفيدين من محدودية التدقيق الحقوقي وتحويل الأنظار بعيدًا عن سجلّها الداخلي في قمع الحريات. فلا تزال مظاهر الدولة البوليسية لديها حاضرة بوضوح، ولا تزال تستمر في الممارسات القمعية والانتهاكات الممنهجة لحقوق المواطنين، على الرغم من إفراجها عن ما يقارب 800 سجين سياسي خلال عام 2024، معظمهم قد اعتُقلوا بتهم تتعلق بالتظاهر السلمي والتعبير عن الرأي.[1]

منذ عام 2024، بات الحق في حرية التجمع السلمي مهددًا بشكل متزايد، حيث كثّفت الحكومة البحرينية من قيودها على التجمعات العامة، وفرضت حظرًا واسعًا على الاحتجاجات، مستخدمة مبررات أمنية لتبرير استخدام القوة ضد المتظاهرين، وتنفيذ حملات اعتقال تعسفي واحتجاز دون ضمانات المحاكمة العادلة، بالإضافة إلى الاستدعاءات الأمنية والملاحقات القضائية للنشطاء والمعارضين.[2] أصبحت التجمعات السلمية، التي تُعد وسيلة حيوية للأفراد للتعبير عن مظالمهم والمطالبة بالمساءلة والدعوة إلى الإصلاح، تُصور بشكل متزايد على أنها تهديدات لاستقرار الدولة والنظام العام بدلاً من كونها ممارسات مشروعة للحقوق الديمقراطية والسياسية.

رغم كل القيود المفروضة على حرية الرأي والتجمع السلمي، لم يتردد المواطنون عن المشاركة في تحركات وتظاهرات سلمية تنوعت في طابعها بين السياسي والمعيشي والحقوقي والديني. فشهدت مختلف المناطق البحرينية خلال عام 2025 سلسلة من التحركات الشعبية، امّا لذكرى السنوية لانطلاق احتجاجات الرابع عشر من فبراير، او للمطالبة بالإفراج عن السجناء السياسيين، أو للتعبير عن تضامنهم مع الشعب الفلسطيني في غزة، أو قضايا أخرى سنفصلها لاحقاً في هذا التقرير.

يوثق هذا التقرير، عمل منظمة سلام في رصد التظاهرات التي حصلت في البحرين في الربع الأول من العام 2025، وما رافقها من استدعاءات واعتقالات ومحاكمات مرتبطة بها، من دون التطرق الى معظم أسماء الضحايا لحمايتهم. كما سيسلط الضوء على التزامات الحكومة بموجب القانون الدولي وتناقضه مع القانون المحلي مما يسهل عليها أن تفرض قيود على حق المواطنين بالتجمع السلمي.

1 هيومن ريتس ووتش، التقرير العالمي، البحرين، سنة 2025
https://www.hrw.org/ar/world-report/2025/country-chapters/bahrain

2 المركز البحرين لحقوق الانسان، الانتهاكات المنهجية المستمرة لحقوق الإنسان في البحرين، فبراير 2025
https://bahrainrights.net/?p=137100

في القوانين الدولية والمحلية

التظاهر حق أساسي من حقوق الإنسان

أسس الإعلان العالمي لحقوق الإنسان مبدأ حرية التجمع السلمي، مؤكدًا حق الأفراد في حرِّية الاشتراك في الاجتماعات والجمعيات السلمية والتعبير عن آرائهم في المادة 20 منه.[3]

كما كرَّس العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، حق التجمع السلمي. فجاء في المادة 21 على أن يكون الحق في التجمع السلمي معترفا به. ولا يجوز أن يوضع من القيود على ممارسة هذا الحق إلا تلك التي تفرض طبقا للقانون وتشكل تدابير ضرورية، في مجتمع ديمقراطي، لصيانة الأمن القومي أو السلامة العامة أو النظام العام أو حماية الصحة العامة أو الآداب العامة أو حماية حقوق الآخرين وحرياتهم.[4]

ان العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية مصدق من قبل 173 دولة وبالتالي تكون معظم الدول ملزمة بموجب القانون الدولي بالاعتراف بالحق في التجمع السلمي، خاصة في دساتيرها الوطنية.

قانونياً: بين الممنوع والمسموح في البحرين

كفلت المادة 28 من الدستور البحريني لعام 2002 هذا الحق. فنصت هذه المادة على أن للأفراد حق الاجتماع الخاص دون حاجة إلى إذن أو إخطار سابق، ولا يجوز لأحد من قوات الأمن العام حضور اجتماعاتهم الخاصة. أما الاجتماعات العامة والمواكب والتجمعات مباحة وفقًا للشروط والأوضاع التي يبينها القانون، على أن تكون أغراض الاجتماع ووسائله سلميةً ولا تنافي الآداب العامة.

أما القوانين المحلية التي تقيد وتجرم التجمع السلمي في البحرين، فسوف نعرضها على الشكل التالي:

القانون	المادة	ماذا تقول
المرسوم بقانون رقم (18) لسنة 1973 بشأن الاجتماعات العامة والمسيرات والتجمعات	المادة 2	يتطلب من المنظمين إخطار رئيس الأمن العام قبل ثلاثة أيام على الأقل من تنظيم اجتماع عام.

3 الاعلان العالمي لحقوق الانسان، المادة 20، موقع الامم المتحدة
https://www.un.org/ar/about-us/universal-declaration-of-human-rights

4 العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 21، موقع الامم المتحدة
https://www.un.org/ar/about-us/universal-declaration-of-human-rights

	المادة 3	وضعت المادة 3 عدة شروط للإخطار: · أن يكون من أهل المدينة أو الجهة التي سيعقد فيها الاجتماع. (المادة 3\1) · أن يكون محل إقامته في تلك المدينة أو القرية، أو أن يكون معروفاً بين أهلها بحسن السمعة. (المادة 3\2). · أن يكون متمتعاً بحقوقه المدنية والسياسية (المادة 3\3)، أي أولئك الذين لم تقم الدولة بتقييد حقوقهم بالفعل، على سبيل المثال من خلال منعهم من الترشح في الانتخابات أو التصويت بسبب مشاركتهم السياسية السابقة، وفقًا للقيود المفروضة بموجب قانون منفصل التي تقيد بالمثل حرية الرأي والتعبير وتكوين الجمعيات والتجمع؛ · ويبين كل من الموقعين في الإخطار اسمه وصفته ومهنته ومحل إقامته." (المادة 3\4). وبحسب ما ورد أيضا في المادة 3، فإنّه إذا لم يستوف الإخطار أيا من الشروط المشار إليها اعتبر كأن لم يكن ولن يتم قبول طلب عقد الاجتماع
	المادة 4	لرئيس الأمن العام الحق بأن يغير زمان ومكان الاجتماع ويمنع أي اجتماع عام من شأنه الإخلال "بالنظام العام".
	المادة 8	أنّه يعتبر من الاجتماعات العامة، كل اجتماع يعقد في مكان عام أو خاص يدخله أشخاص لم توجه إليهم دعوة شخصية. وتنص أيضا على أنّه يعتبر الاجتماع عاماً، إذا رأى رئيس الأمن العام أن الاجتماع بسبب موضوعه، أو عدد الدعوات إليه، أو طريقة توزيعها، أو بسبب أي ظرف آخر لا يعد اجتماعاً خاصا. ولا تعتبر الاجتماعات الدينية أو الاجتماعات التي تعقدها الشركات التجارية

مرسوم بقانون رقم 22 لعام 2013 بتعديل المادة 11 من المرسوم بقانون رقم (18) لسنة 1973 بشأن الاجتماعات العامة والمسيرات والتجمعات	المادة 11	يحظر تنظيم التظاهرات أو المواكب في العاصمة (المنامة). يُحظر قيام المظاهرات أو المسيرات أو التجمعات أو الاعتصامات أو استمرارها قبل شروق الشمس أو بعد غروبها إلا بإذن كتابي خاص من رئي كما يُحظر تنظيم المظاهرات أو المسيرات أو التجمعات بالقرب من المستشفيات، المطارات، المجمعات التجارية، أو المواقع ذات الطابع الأمني، على أن يقوم وزير الداخلية بتحديد هذه الأماكن والإعلان عنها. كما يُحظر استخدام المركبات في أي مسيرة أو مظاهرة أو تجمع، إلا بإذن كتابي خاص من رئيس الأمن العام أو من ينوب عنه. س الأمن العام أو من ينوب عنه.
المرسوم بقانون رقم (18) لسنة 1973 بشأن الاجتماعات العامة والمسيرات والتجمعات	المادة 13	أ- يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة شهور أو بغرامة لا تتجاوز مائة دينار أو بالعقوبتين معا الداعون أو المنظمون وأعضاء لجان الاجتماعات العامة والمواكب والمظاهرات والتجمعات التي تقام أو تسير بغير أخطار عنها أو برغم الأمر الصادر بمنعها. ب- يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة شهور أو بغرامة لا تتجاوز مائة دينار أو بالعقوبتين معا الداعون والمنظمون للاجتماع أو المواكب أو المظاهرة أو التجمع سواء أخطروا عنها أو لم يخطروا إذا استمروا في الدعوة لها أو في تنظيمها بالرغم من منعها. وفي هذه الحالة يعاقب أيضا الأشخاص الذين يشرعون في الاشتراك في تلك الاجتماعات أو المواكب أو المظاهرات أو التجمعات بالحبس مدة لا تزيد على شهر أو بغرامة لا تزيد على عشرين دينار أو بالعقوبتين معا. ج- يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على شهر أو بغرامة لا تزيد على عشرين دينارا أو بالعقوبتين معا كل شخص يشترك – رغم تحذير الشرطة – في اجتماع أو موكب أو مظاهرة أو تجمع لم يخطر عنها أو صدر الأمر بمنعها أو يعصى الأمر الصادر إلى المجتمعين بالتفرق. د- يعاقب على المخالفات الأخرى لأحكام هذا القانون بالحبس لمدة لا تزيد على خمسة عشر يوما أو بغرامة لا تزيد على خمسة
قانون العقوبات البحريني	المادة 178	يعاقب على المشاركة في تجمع من 5 أشخاص أو أكثر بهدف ارتكاب الجرائم أو إحداث اضطراب في الأمن العام، حتى وإن كان الهدف مشروعًا. العقوبة: غرامة أو السجن لمدة تصل إلى سنتين.

	المادة 180	يعاقب على البقاء في تجمع بعد إصدار أمر بالتفريق مع العلم بهذا الأمر. العقوبة: السجن (بدون مدة أقصى) وغرامة (حتى 300 دينار). قد يؤدي ذلك إلى السجن غير المحدود، خاصة في الحالات التي تشهد محاكمات غير عادلة في المحاكم البحرينية.

واقع الساحة البحرينية

رغم سماح السلطات في بعض الأحيان بتنظيم تجمعات، خاصة المسيرات المرخصة في العاصمة المنامة، إلا أن الحكومة البحرينية غالبًا ما تلجأ إلى وسائل متعددة لقمعها والحدّ من تأثيرها. فحرصًا منها على صون حرية التجمع السلمي ومتابعة مدى إحترام السلطات البحرينية لهذا الحق، قامت منظمة سلام برصد وتوثيق التظاهرات السلمية في البحرين خلال الفترة من يناير حتى مارس، بما في ذلك رصد عدد المعتقلين، وأساليب القمع المستخدمة.

رصد الحراك السلمي والانتهاكات لشهر يناير 2025

شهد شهر يناير 2025 استمرار لتحركات سلمية ومظاهرات في مختلف مناطق البحرين، فتمكن فريق سلام من توثيق (27) تظاهرة واعتصامًا سلميًا تناولت قضايا معيشية وسياسية وحقوقية، حيث تمكن الفريق أيضاً من رصد حوالي (40) استدعاء، وتسجيل (17) حالة اعتقال تعسفي لمواطنين على خلفية ممارسة حقهم في التجمع السلمي وحرية التعبير.

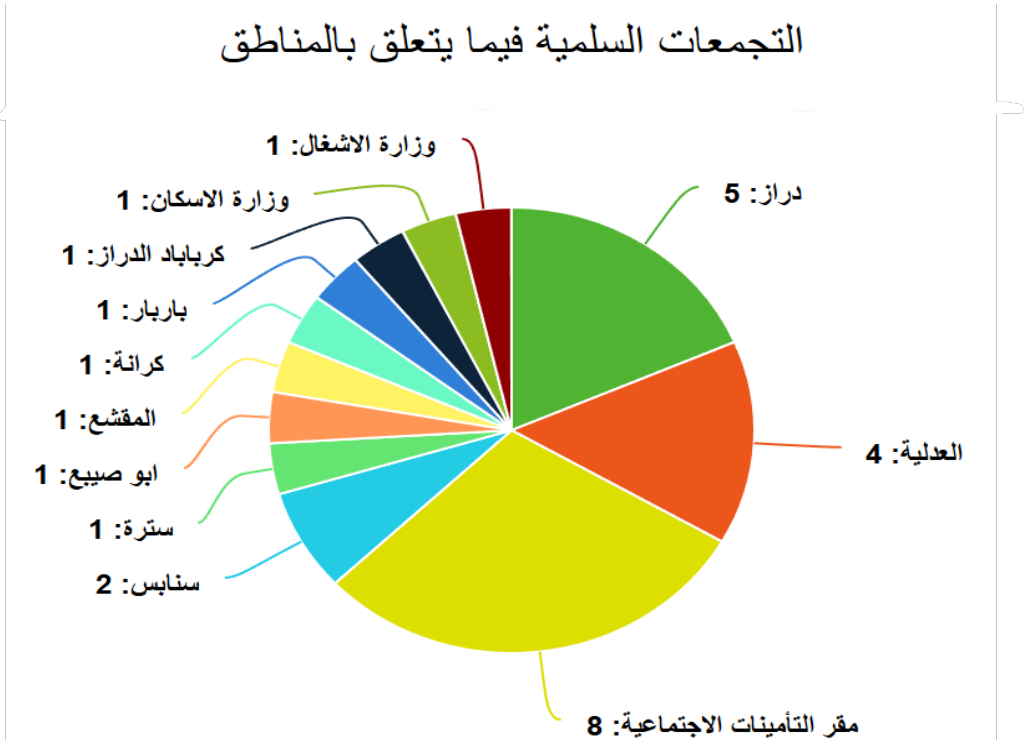

توزعت التجمعات السلمية فيما يتعلق بالمناطق على الشكل التالي:

- 5 تجمعات سلمية في الدراز؛
- 4 تجمعات سلمية في العدلية؛
- 8 تجمعات سلمية في مقر التأمينات الاجتماعية؛
- تجمعان في السنابس؛
- تجمع سلمي في كل من سترة، ابوصيبع، المقشع، كرانة، كرباباد الدراز وباربار.

بالاضافة الى:

- اعتصام معتقل سابق أمام مقر عمله بالقرب من هيئة الكهرباء والماء مطالباً بإنصافه في عمله بعد 10 سنوات من السجن؛
- اعتصام معتقل سابق أمام وزارة الإسكان للمطالبة بتسريع تلبية الطلبات الإسكانية المتأخرة منذ سنوات.

أما من حيث المضمون، فقد تنوعت أسباب هذه التجمعات بين:

- 10 تجمعات اجتماعية عبّر خلالها المعتصمون عن مطالبهم بتحسين أوضاعهم المالية والمعيشية المتدهورة نتيجة برامج حكومية مثل "خطوة" أو تأخر لخدمات إسكانية؛
- 11 تجمعًا سياسياً أُقيمت في مناسبات وطنية كذكرى استشهاد أو للتضامن مع القضية الفلسطينية؛
- 6 تجمعات ذات طابع حقوقي للمطالبة بالإفراج عن سجناء الرأي والتنديد بانتهاكات مستمرة لحقوق الإنسان.

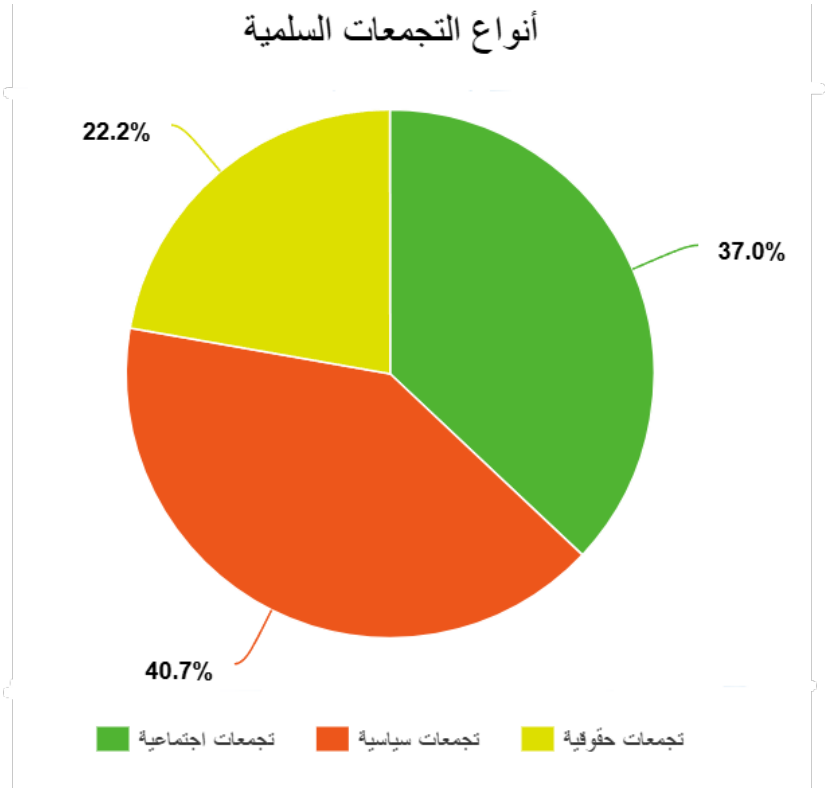

تفاصيل التظاهرات السلمية لشهر يناير

في الأسبوع الأول من شهر يناير، شهدت منطقة الدراز ثلاثة تجمعات سلمية تضامنا مع السجناء السياسيين وإحياءاً لذكرى شهداء الإعدام سامي المشيمع، عباس السميع وعلي السنكيس.[5] أما في العدلية، أقامت الجمعية البحرينية لمقاومة التطبيع مع العدو الصهيوني وجمعية مناصرة فلسطين تجمع سلمي مصرح تحت شعار "أطراف تبتر وعزيمة لا تقهر". وفي 4 يناير، توج منتخب البحرين الوطني لكرة القدم بلقب كأس الخليج.[6] على اثره، تظاهر عوائل المعتقلين مع المحتفلين ضمن خط سير الاحتفال الوطني بفوز المنتخب للمطالبة بالإفراج عن سجناء الرأي، كما رصد فريق سلام وقفة مطلبية في الدراز تزامناً مع هذا الفوز. وكنوع من أنواع التظاهر والتعبير عن الرأي، تفاعل الناشطون وعوائل السجناء عبر وسائل التواصل الاجتماعي بنشر المنشورات المطالبة بالإفراج عن السجناء السياسيين وإطلاق حملة إلكترونية مطلبية أثناء تفاعل رواد وسائل التواصل مع فوز المنتخب.

في الأسبوع الثاني، نُظمت تظاهرة سلمية في السنابس تندد بمنع صلاة الجمعة، متضامنةً في نفس الوقت مع المعتقلين السياسيين. كما شهدت العدلية تجمع سلمي مصرح آخر للجمعية البحرينية لمقاومة التطبيع مع العدو الصهيوني، وجمعية مناصرة فلسطين، تحت شعار "لا تعمى الأبصار ولكن تعمى القلوب."

أما في منطقة سترة والسنابس، نُظمت تظاهرتان سلميتان إحياء لذكرى استشهاد سامي المشيمع، عباس السميع وعلي السنكيس. كما اعتصم محمد يوسف المحاسنيّة أمام وزارة الإسكان،[7] معبرًا عن استيائه من التعطيل المستمر لطلبه الإسكاني وتساؤله حول توجيهات الحكومة بتسهيل إجراءات المشمولين بالعفو الملكي.

في الأسبوع الثالث على التوالي، تواصلت التجمعات السلمية تخليداً لذكرى شهداء الإعدام في منطقة الدراز، السنابس وباربار. أما وفي الدراز ايضاً، نُظمت تظاهرة سلمية تنّدد بمنع صلاة الجمعة تحت شعار "لن تمنعوا جمعتنا." في المقابل استكملت الجمعية البحرينية لمقاومة التطبيع مع العدو الصهيوني

---

5 إعدام ثلاثة شيعة أدينوا بقتل رجال شرطة في البحرين، رويترز، https://www.reuters.com/article/world/--idUSKBN14Z08C:2017/

6 العربية، البحرين تهزم عمان وتتوج بكأس الخليج للمرة الثانية، 05 يناير 2025, https://www.alarabiya.net/sport/2025/01/04/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D9%86-%D8%AA%D9%87%D8%B2%D9%85-%D8%B9%D9%85%D8%A7%D9%86-%D9%88%D8%AA%D8%AA%D9%88%D8%AC-%D8%A8%D9%83%D8%A3%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%AC-%D9%84%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9#:~:text=%D8%AA%D9%88%D8%AC%20%D9%85%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A8%20%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D9%86%20%D8%A8%D9%83%D8%A3%D8%B3%20%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%AC,%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%AD%D9%85%D9%86%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D9%8A%D9%81%D8%B1%D9%8A%20%D9%81%D9%8A%20%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%82%D9%8A%D9%82%D8%A9%2017

7 قضى محمد 10 سنوات من أصل حكم بالسجن 12 عامًا ونصف، وتم الإفراج عنه في أبريل 2024 بموجب عفو ملكي، ولكنه لا يزال يواجه صعوبات مستمرة نتيجة الانتهاكات التي تعرض لها خلال فترة اعتقاله.

وجمعية مناصرة فلسطين تجمعها السلمي المصرّح في العدلية تحت شعار "بانت علامات النصر." كما بدأ في هذا الأسبوع، اعتصام متضرري برنامج خطوة في مقر التأمينات الاجتماعية.[8]
في الأسبوع الأخير من شهر يناير، استمر اعتصام متضرري برنامج خطوة في مقر التأمينات الاجتماعية يومياً. وبالتوازي واصلت الجمعية البحرينية لمقاومة التطبيع مع العدو الصهيوني وجمعية مناصرة فلسطين، التجمع السلمي المصرح في العدلية تحت شعار "المقاطعة حرب لا هدنة فيها." كما شهدت منطقتي أبوصيبع والشاخورة تظاهرة سلمية تخليدا لذكرى شهداء الاعدام واحتفاءً بانتصار غزّة. وشوهد المعتقل السياسي السابق محمد عبدالله يوسف يعتصم أمام وزارة الأشغال للمطالبة بإنصافه وظيفيًا بعد 10 سنوات من السجن.

تفاصيل استدعاءات واعتقالات يناير

أما على صعيد الانتهاكات الحقوقية والتضييقات التي تتعرض لها هذه التجمعات السلمية، فقد اعتمدت السلطات أسلوبي الاستدعاء والاعتقال كوسيلتين أساسيتين للتضييق ومنع التظاهرات. كما أقامت حواجز على أطراف بعض البلدات لمنع المواطنين من الوصول إلى أماكن التجمع، سواء للتظاهر أو لأداء حقهم في الصلاة. خلال هذا الشهر، لم تُسجَّل حالات فضّ للتجمعات بالقوة أو استخدام للضرب أو القنابل المسيلة للدموع.
فرصدت سلام تزايد في استدعاءات المواطنين المشاركين في هكذا تجمعات، واعتقال العديد منهم ومحاكمة بعضهم. لشهر يناير، تمكن فريق سلام من رصد أكثر من 40 حالة استدعاء موثقة على خلفية التظاهر السلمي، إلا أن العدد الحقيقي قد يكون أعلى، إذ يتجنب بعض الضحايا الإفصاح عن استدعائهم خوفًا على سلامتهم، مما يصعّب إحصاء العدد الكامل. فشهدت منطقة الدراز أبرز حملات الاستدعاء، حيث تم استدعاء عدد من المواطنين للتحقيق في الإدارة العامة للمباحث والأدلة الجنائية بتاريخ 30 يناير. ووفقًا لما أفاد به راصدون من المنطقة، بلغ عدد المستدعين 30 شخصًا، من بينهم 3 نساء.
كما رصد فريق سلام، استمرار استدعاء المواطنين للتحقيق على خلفية التظاهر السلمي خاصة في سترة من بينهم زوجة الحاج منير مشيمع وأخرين. وتم استدعاء الناشط علي مهنا والحاج صمود عبر رسالة نصية للذهاب إلى مركز شرطة الخميس لتحقيق معهم على خلفية التظاهر السلمي في منطقة البلاد القديم واستدعاء الناشط علي همام إلى نفس المركز على خلفية التظاهر السلمي.
تواصلت أيضاً الاعتقالات المرتبطة بقضايا التظاهر السلمي، حيث وُجهت للمعتقلين تهم تتعلق بالمشاركة في تجمعات غير مرخصة أو التحريض عليها، رغم أن معظم هذه الأنشطة كانت سلمية ولم تتخللها أي أعمال عنف. بالتوازي، سُجّل خلال هذا الشهر اعتقال 17 شخصًا، من بينهم 6 مواطنين من السنابس تم توقيفهم من الشارع العام أثناء وجودهم في سيارة واحدة، بينما أُخلي سبيل طفل يبلغ من العمر أربعة عشر عامًا كان برفقتهم. وفي مناطق مثل كرباباد والدراز، جرى استدعاء شخصين أمنيًا، أُفرج عنهما بعد أسبوع من الاحتجاز، في مؤشر على استخدام الاحتجاز المؤقت كوسيلة ضغط نفسي دون توجيه تهم واضحة.

8 وزارة العمل والهيئة العامة للتأمين الاجتماعي تصدران بيانًا مشتركًا حول مخالفي برنامج (خطوة)، موقع وكالة أنباء البحرين
https://www.bna.bh/.aspx?cms=q8FmFJgiscL2fwIzON1%2BDnztaldQVOU%2FS1tTBuT3%2Fxs%3D

وقد تم تنفيذ اعتقال آخر داخل قاعة المحكمة في كرانة. اما في سماهيج، تكررت عمليات التوقيف، شملت أفرادًا تم اعتقالهم أثناء وجودهم في الشارع أو قرب منازلهم، فضلاً عن حالة تمت فيها محاصرة سياراتها قبل التوقيف، مما يعزز المؤشرات على تعسف في استخدام سلطة الاعتقال. كما سُجّلت 3 استدعاءات أمنية في المنطقة ذاتها، حيث جرى نقل الموقوفين للتحقيق ومن ثم الحجز في مركز شرطة سترة.

وفي سترة سُجل اعتقال أحد المواطنين من الشارع العام على خلفية اتهامات تتعلق بالتجمهر والاعتداء على رجل أمن.

رصد الحراك السلمي وانتهاكات السلطة لشهر فبراير 2025

شهد شهر فبراير 2025 استمرارًا لفعاليات الحراك السلمي في البحرين، حيث تمكن فريق سلام من توثيق (24) تظاهرة سلمية واعتصامًا في مختلف المناطق، إذ كان الحراك في شهر فبراير يتمحور فضلاً عن مطالب الشعب البحريني في الحرية [9]،حول إحياء الذكرى السنوية لاحتجاجات 14 فبراير والعدالة. كما تمكن الفريق من رصد (12) حالة اعتقال على خلفية التظاهر السلمي، إلى جانب (7) محاكمات مرتبطة بتهم التجمهر وأعمال الشغب. كما تم الإفراج عن (4) معتقلين بعد اعتقالهم على خلفية التظاهر السلمي، بينما تم رصد (10) استدعاءات من قبل السلطات، على الرغم من أن هناك استدعاءات غير موثقة بسبب تكتم المواطنين عن إفصاح هكذا معلومات.

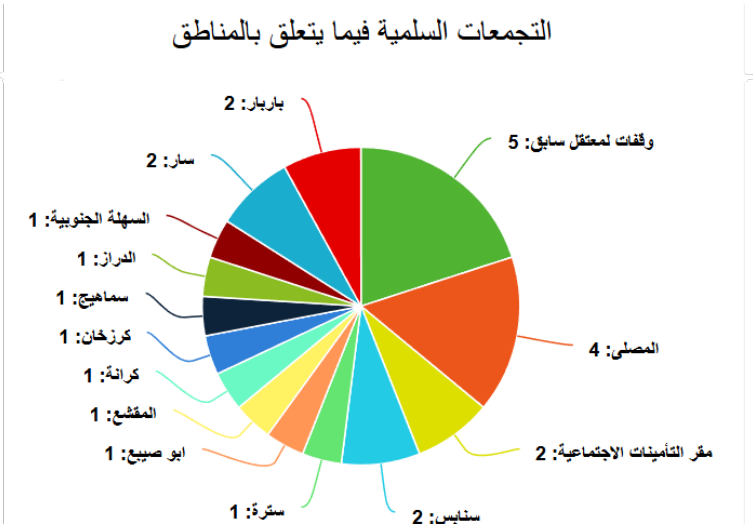

[9] البحرين: «إحياءُ ذكرى ثورة 14 فبراير، موقع منامة بوست، براير 2025 https://www.manamapost.com/news/2019150428/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D9%86-%D8%A5%D8%AD%D9%8A%D8%A7%D8%A1%D9%8F-%D8%B0%D9%83%D8%B1%D9%89-%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A9-14-%D9%81%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D9%8A%D8%B1-/%D8%A8%D8%B1%D9%81

توزعت التجمعات السلمية فيما يتعلق بالمناطق على الشكل التالي:

- تجمعان في مقر التأمينات الاجتماعية وكل من منطقة سار، سنابس، باربار.
- تجمع في كل من منطقة المقشع، كرباباد، ابوصيبع، سماهيج، سترة، كرانة، كرزكان، المصلى، دراز والسهلة الجنوبية.
- 5 وقفات لمعتقل سابق.

أما من حيث المضمون، فقد تنوعت أسباب هذه التجمعات بين:

- 8 تجمعات اجتماعية عبّر خلالها المعتصمون عن مطالبهم بتحسين أوضاعهم المالية والمعيشية المتدهورة؛
- 16 تجمعًا سياسياً أُقيمت في مناسبات وطنية كذكرى احتجاجات 14 فبراير أو للتضامن مع القضية الفلسطينية.

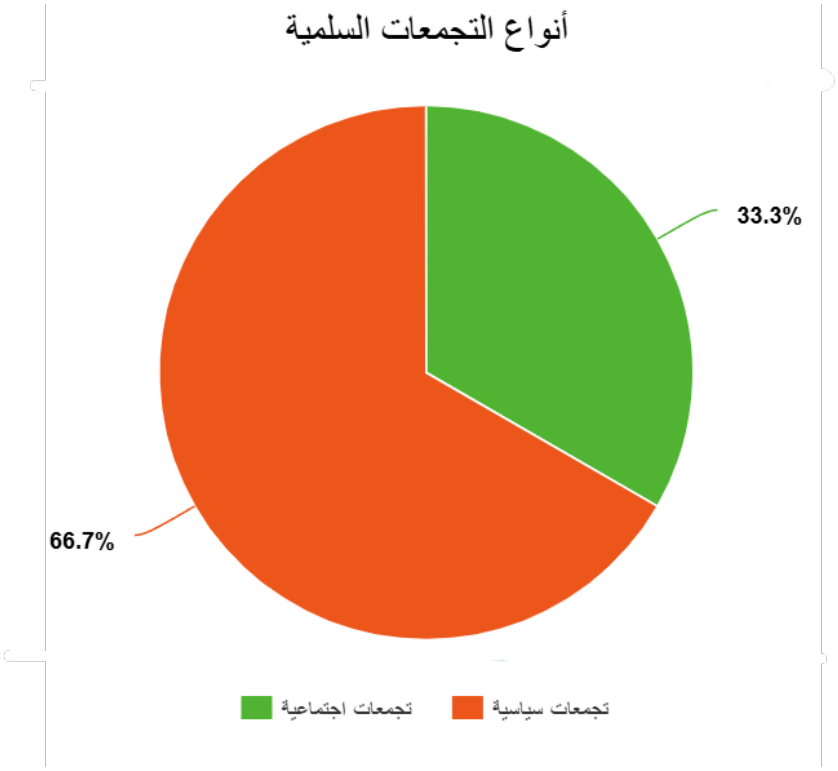

تفاصيل التظاهرات السلمية لشهر فبراير

بدأ الأسبوع الأول من شهر فبراير بتظاهرة في المقشع، أحيوا المشاركين فيها ذكرى احتجاجات 14 فبراير و عبروا عن رفضهم للتطبيع مع إسرائيل. كما أكمل ضحايا برنامج خطوة اعتصامهم في 2 و3 فبراير حيث تم اعتقال مجموعة من الرجال المشاركين في الاعتصام 3 فبراير ولكن أفرج عنهم في اليوم ذاته. في سار كما في كركباد، انطلقت تظاهرة سلمية لإحياء ذكرى احتجاجات 14 فبراير. اما في السنابس فرصد فريق سلام وقفة تضامنيّة اخرى وفاءً لشهداء الإعدام في الذكرى السنويّة لاستشهادهم.

شهد الأسبوع الثاني من الشهر استمرارية في الحراك، حيث تم تنظيم العديد من الفعاليات في مناطق مختلفة مثل السنابس وكرباباد وسماهيج. كما كان هناك تحشيد عبر الكتابة على الجدران في العديد من المناطق مثل كرباباد وسماهيج، إضافة إلى تظاهرة سلمية في سار تضامناً مع غزة ولبنان. كانت هناك أيضاً وقفة لمحمد عبدالله يوسف السنكيس بالقرب من مقر عمله السابق حاملا رغيف خبز مطالبا بإرجاعه إلى عمله بعد فصله تعسفيا إثر اعتقاله ومحاكمته على خلفية قضايا سياسية والإفراج عنه بعفو ملكي في أبريل 2024. اعتقلته السلطات البحرينية وتم نقله إلى مركز شرطة الحورة كجزء من سياسة التضييق على كل من طالب بحقوقه الوظيفية ومن تم إطلاق سراحه فيما بعد.

في مطلع الأسبوع الثالث وتحديداً في 14 فبراير، يوم ذكرى الاحتجاجات في 2011، شهدت عدة مناطق تظاهرات و تجمعات سلمية، كانت أبرزها في العاصمة، المنامة، بالاضافة الى:

- العاصمة المنامة - تحت شعار "نُسمعُ حمداً نتحداه .. لن نركع إلا لله"
- سترة تحت شعار ثورةٌ تأبى الإنكسار تظاهرة سلمية إحياء لذكرى الشهداء و ثورة 14 فبراير.
- باربار - تظاهرة سلمية إحياء لذكرى الشهداء و ثورة 14 فبراير.
- باربار - تحت شعار "14 عامًا والصوتُ لا ينكسر" .. جولة ثانية تنطلق.
- المصلى - تحت شعار "مستمرون في ثورتنا والتراجع لن يكون"
- السنابس - تحت شعار "ثورةُ الأحرار الكرام..لم تزل تمضي للأمام"
- أبو صيبع و الشاخورة - تحت شعار "مقتضي هذا الحراك في وقته لازال قائماً والحقوق لا تتقادم"
- كرانة - تحت شعار "لن تنحني هاماتنا إلا لخالقها "
- كرزكان - تحت شعار "ثابتون في الساحات"
- سماهيج - تحت شعار "مستمرون بالعزم الشديد"

وتواصلت التجمعات السلمية في الأسبوع الثالث والرابع احياءاً لذكرى الاحتجاجات، حيث شهد الأسبوعان تنظيم المزيد من الفعاليات في مناطق مختلفة مثل كرباباد وسار وعالي وبوصيبع، فضلاً عن تحشيد جديد في الزنج. التظاهرات في هذا الأسبوع كانت تتمحور حول التأكيد على استمرار الحراك السلمي في البحرين، إضافة إلى دعم مطالب المعتقلين ورفع شعارات ثورية تدعو إلى تقرير المصير. كما أكمل المعتقل السابق محمد عبدالله يوسف السنكيس وقفته برفع رغيف الخبز قرب مقر عمله تعبيراً عن مطلبه بإرجاعه إلى عمله.

تفاصيل استدعاءات واعتقالات فبراير

تُظهر البيانات الميدانية لشهر فبراير 2025 في البحرين نمطًا متكررًا من الاعتقالات المرتبطة بأنشطة سياسية وممارسات سلمية، لا سيما في الذكرى السنوية لاحتجاجات 14 فبراير. فتمكن فريق سلام من رصد 32 اعتقال (4 منهم تحت ال18 من العمر).

في بداية الشهر، سُجلت استدعاءات أمنية في مركز شرطة سترة، تبعها إفراج سريع في اليوم التالي. كما تم اعتقال أحد المواطنين أثناء محاولته مغادرة البلاد عبر جسر الملك فهد، وأُفرج عنه بعد تسعة أيام. وفي 11 فبراير، أُفرج عن معتقل سابق خرج بعفو في أبريل 2024 بعد اعتصامه السلمي أمام وزارة الأشغال للمطالبة بحقه في العودة إلى عمله. وقد شهد يوم 14 فبراير نفسه سلسلة من الاعتقالات في مناطق متعددة شملت المقشع، الديه، الدراز، المعامير، باربار، كرباباد، مقابة، وجدحفص، حيث تم

توقيف العديد من الأفراد تزامنًا مع خروج تظاهرات سلمية إحياءً للذكرى، مع تسجيل بعض حالات الإفراج في اليوم التالي.

في 22 فبراير، استمرت موجة التوقيفات، المرتبطة مباشرة بتظاهرات، حيث اعتُقل أفراد في مناطق مثل السنابس، الديه، أبو صيبع، كرزكان، مقابة، وكرباباد، مع تسجيل عدد محدود من حالات الإفراج في 23 فبراير. وفي سترة، قام أحد المواطنين بتسليم نفسه لتنفيذ حكم بالسجن لمدة ثلاثة أشهر. اما في نهاية الشهر، وتحديدًا في 28 فبراير، تم استدعاء عدد من الأشخاص للتحقيق في مبنى الإدارة العامة للمباحث والتحقيقات الجنائية، وشملت الحالات أشخاصًا من المقشع والنويدرات، بالإضافة إلى حالة اعتقال لشخص تم توقيفه في مطار البحرين الدولي فور عودته من الخارج، ثم أُفرج عنه لاحقًا في نفس اليوم.

تُبرز هذه الحالات الموثقة نمطًا من التضييق على الحريات العامة، حيث يتكرر استهداف الأفراد على خلفية نشاطهم السلمي أو مشاركتهم بتحركات سواء من خلال التوقيفات والتحقيقات او المحاكمات. تشير الوقائع إلى توظيف الإجراءات القانونية كأداة للضغط والتخويف، خاصةً في الفترات الرمزية التي تُحيى فيها التظاهرات السياسية والمجتمعية.

أما على صعيد المحاكمات، فقد صدر 26 حكمًا قضائيًا بحق أفراد، من بينهم 15 قاصرًا دون سن الثامنة عشرة. وقد جاءت 22 من هذه الأحكام بالسجن لمدة سنة واحدة، فيما صدر 3 أحكام بالسجن لمدة سنتين، وحكم واحد بالسجن لمدة ثلاثة أشهر. تجدر الإشارة إلى أن 60% من هذه الأحكام كانت مرتبطة بتهم تتعلق بالمشاركة في التظاهر والتجمهر.

رصد الحراك السلمي وانتهاكات السلطة لشهر مارس 2025

بدأ شهر مارس 2025 بهدوء نسبي، حيث لم تُسجّل أي تظاهرات تُذكر خلال الأسبوع الأول منه. إلا أن البحرين شهدت في أواخر الشهر موجة واسعة من التحركات الشعبية السلمية التي عمّت مختلف المناطق، معظمها جاء في سياق التضامن مع القضية الفلسطينية بمناسبة يوم القدس العالمي. وقد تمكن فريق سلام من رصد (34) تجمعًا سلميًا في مختلف أنحاء البلاد، إلى جانب تسجيل (10) استدعاءات لأفراد على خلفية مشاركتهم في تظاهرات سلمية، بالإضافة إلى (11) اعتقال و(7) محاكمات مرتبطة بمشاركات في هذه التحركات.

توزعت التجمعات السلمية فيما يتعلق بالمناطق على كافة الأراضي البحرينية ورصد:
- تجمع في المنامة؛ البلاد القديم؛ سترة؛ الدراز؛ المرخ؛ قرية الدير؛النبيه صالح وغيرها من المناطق.
- تجمع مقابل المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان ومقابل مجلس النواب والشورى.

أما من حيث المضمون، فقد تنوعت أسباب هذه التجمعات بين:

- 30 تجمعًا سياسياً أُقيمت في مناسبات كمناسبة يوم القدس العالمي أو للتضامن مع القضية الفلسطينية؛
- 4 تجمعات اجتماعية عبّر خلالها المعتصمون عن مطالبهم بتحسين أوضاعهم المالية والمعيشية المتدهورة؛

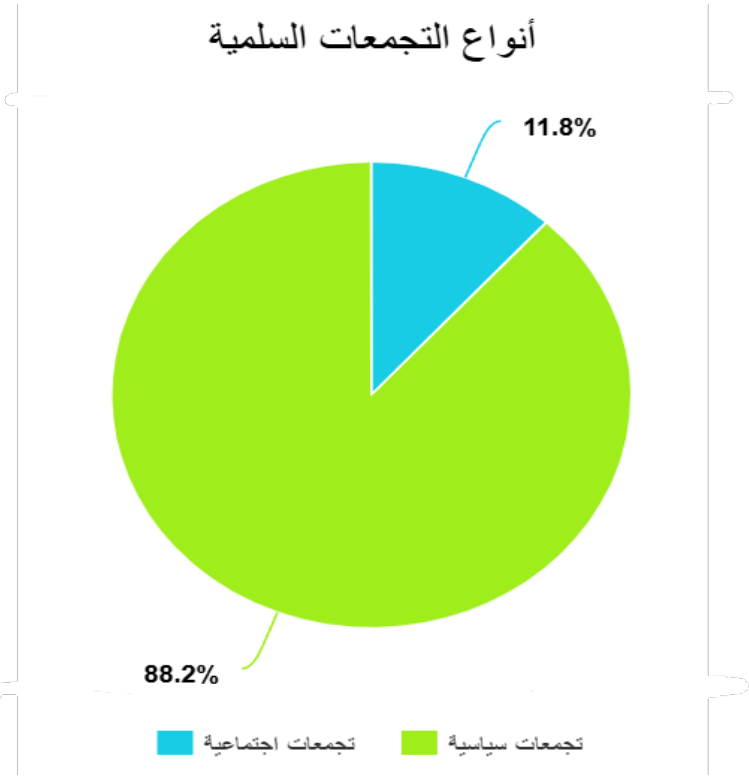

تفاصيل التظاهرات السلمية لشهر مارس

بدأً من ثاني أسبوع اعتصم عدد من معتقلي الرأي الذين أُفرج عنهم حديثًا أمام المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، احتجاجًا على الانتهاكات التي تعرضوا لها من قبل وزارة الإسكان، حيث قامت الأخيرة بالتلاعب بتواريخ طلباتهم الإسكانية بهدف حرمانهم من حقهم القانوني في السكن، فقامت الوزارة بخصم سنوات السجن من فترات انتظارهم للحصول على وحدة سكنية، ما يؤدي إلى تأخير استحقاقهم لعقود، وكأن فترة اعتقالهم كانت "فرصة ضائعة" وليست قسرية فرضت عليهم خارج إرادتهم.[10] ولم يقتصر حراكهم أمام المؤسسة الوطنية، بل نظموا أيضًا في ذلك الأسبوع، اعتصامات أمام مجلس النواب ومجلس الشورى، مؤكدين استمرارهم في المطالبة بحقوقهم المشروعة ومنددين بسياسة التمييز والإقصاء التي مورست ضدهم.

10 فضيحة #وزارة_الإسكان: قرار سياسي بامتياز لمعاقبة #معتقلي_الرأي، ناجي فتيل: https://x.com/najifateel/status/1900407227346739400

في الأسبوع الثالث، وفي السياق التضامني مع القضية الفلسطينية، نظّم شباب منطقة بني جمرة وقفة احتجاجية أمام مدخل المنطقة، تضامنًا مع الشعوب المنكوبة في غزة واليمن، معبرين عن موقف شعبي داعم للقضايا العربية الكبرى. أما في منطقة الدراز، فقد خرجت تظاهرة حاشدة بمناسبة إحياء ذكرى الشهيدين حسين الرمرام ومصطفى حمدان، حيث رفعت خلالها صور الشهيدين وشعارات مطلبية. قامت قوات الأمن بقمع هذه التظاهرة السلمية باستخدام القوة لتفريق المتظاهرين وفض التجمع.

أما في الأسبوع الأخير، شهدت منطقة أبوقوة، إلى جانب مناطق أخرى مثل سترة، خروج مسيرات سلمية واسعة تزامنًا مع اقتراب يوم القدس العالمي، حيث أكد المواطنون من خلالها على تمسكهم بالقضية الفلسطينية ورفضهم لكل محاولات تصفية حقوقها. شملت التظاهرات ما لا يقل عن 27 منطقة، في تعبير شعبي واسع عن وحدة الموقف البحريني تجاه قضايا الحرية والعدالة الإقليمية، ومن بين هذه المناطق: المنامة؛ البلاد القديم؛ سترة؛ الدراز؛ المرخ؛ قرية الدير؛النبيه صالح ؛ القدم وغيرها.

تفاصيل استدعاءات واعتقالات مارس

شهد شهر مارس 2025 استمرارًا لحملات الاعتقال التي استهدفت النشطاء والمشاركين في الفعاليات السلمية، حيث توزعت الاعتقالات على عدة مناطق أبرزها الحورة، سترة، السنابس، بني جمرة، الدراز، وسماهيج. في 4 مارس، تم استدعاء أحد الأفراد من منطقة الحورة للتحقيق في مبنى الإدارة العامة للمباحث والتحقيقات الجنائية، ولا يزال موقوفًا حتى تاريخ إعداد هذا التقرير. أما في سترة، فقد سُجّلت سلسلة من الاعتقالات، كان معظمها في صفوف القاصرين، حيث تم اعتقال خمسة شبان تتراوح أعمارهم بين 16 و17 عامًا بتاريخ 12 مارس، وتم الإفراج عن بعضهم في 21 مارس بعد قضاءهم عقوبات بديلة متعلقة بأحكام سابقة، بينما بقي آخرون موقوفين على خلفية قضايا أخرى.
وفي 21 مارس، اعتُقل شابان آخران من سترة أيضًا وتم إخلاء سبيلهما في 23 مارس مع استمرار تنفيذهما لعقوبات بديلة. كما شهدت منطقة السنابس اعتقال لناشط على خلفية حرية التعبير عن الرأي. بالتزامن مع انطلاق التظاهرات السلمية في منطقة الدراز، تم اعتقال عدد من المواطنين من بني جمرة، الدراز، وسماهيج، ولا يزالون قيد التوقيف حتى اللحظة.
وتكشف هذه الاعتقالات عن استهداف ممنهج لفئات عمرية شابة، خاصة من هم تحت سن الثامنة عشرة، إضافة إلى ربط واضح بين النشاط السلمي والتعبير الحر وبين الملاحقات الأمنية، في مؤشر على تضييق متزايد على الحريات الأساسية في البحرين.

في الخلاصة

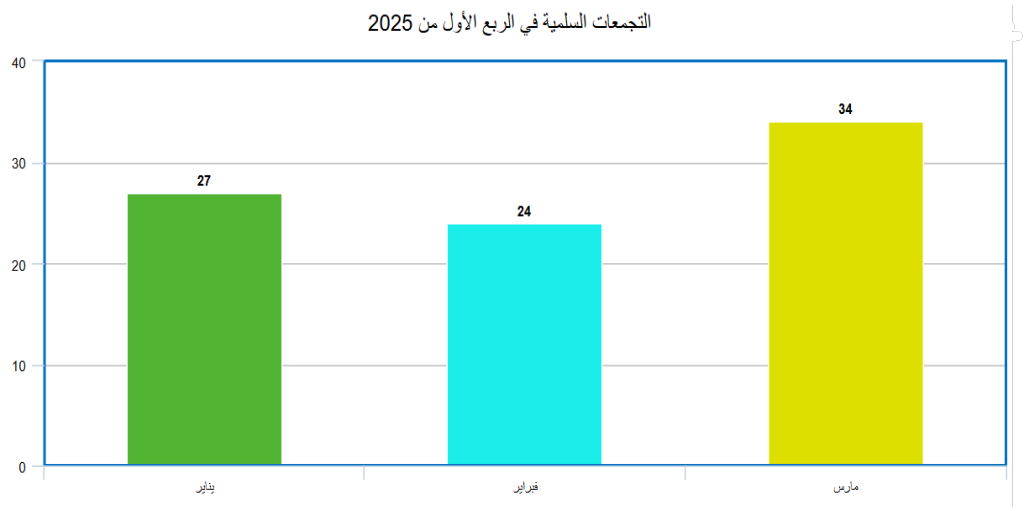

شهد الربع الأول من عام 2025 نشاطًا سلميًا مستمرًا في البحرين، حيث تمكن فريق سلام من توثيق ما مجموعه (85) تظاهرة سلمية واعتصامًا في مختلف المناطق. وتم رصد (62) استدعاء، (35) حالة اعتقال تعسفي، و(35) محاكمة على خلفية التظاهر السلمي والمشاركة في الحراك الشعبي. تنوعت أسباب هذه التحركات بين مطالب اجتماعية تتعلق بتحسين الأوضاع المعيشية، تجمعات سياسية في مناسبات وطنية وتضامنية، وأخرى حقوقية مطالبة بالإفراج عن سجناء الرأي ووقف الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان.

رُصدت كذلك أنشطة تضامنية أخرى مرتبطة بالحراك السلمي، أبرزها:

- الكتابة على الجدران بشعارات تطالب بالإفراج عن المعتقلين السياسيين.
- لصق صور وشعارات في الأماكن العامة.
- تنظيم فعاليات رمزية أو دينية في بعض المناطق

ستواصل منظمة سلام هذا الجهد خلال الفترات المقبلة، بهدف بناء صورة شاملة ومحدثة عن وضع حرية التجمع السلمي في البحرين، إلى جانب جمع معلومات تساعد في فهم الأنماط المتكررة والتطورات المتعلقة بحرية التجمع السلمي في البحرين.

توصيات

- رفع القيود وتعديل التشريعات المقيدة لحق التجمع السلمي بما يتماشى مع المعايير الدولية.
- السماح للمقرر الخاص المعنى بالحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات بزيارة البحرين.
- تنفيذ توصيات الدورة الرابعة لاستعراض الدوري الشامل لعام 2022 ومنها المتعلقة بحق التجمع السلمي.
- اطلاق سراح جميع المعتقلين المحكومين بسبب مشاركتهم بتجمعات سلمية.

Follow us on *social media*

Salam
For Democracy and Human Rights

www.salam-dhr.org
info@salam-dhr.org

Instagram
@salamdhr

Twitter (X)
@salam_dhr

Youtube
@salamdhr

بين المطالب والملاحقات
واقع التظاهر السلمي في البحرين خلال الربع الأول من عام 2025 (يناير-مارس)